

استراتيجية التصنيع لأجل التصدير مضمونها ونتائجها

د. سيف الدين الحافظ

بعد ارتفاع أسعار النفط عام (١٩٧٣ - ١٩٧٤). اخذت بعض الدول العربية تسير نحو هذه الاستراتيجية وبخطى متفارقة. بدأت في تونس وامتدت إلى دول الخليج العربي والسعودية ثم إلى مصر وسورية. غير أن الدوافع المؤدية للأخذ بهذا الاتجاه تختلف من مجموعة من الدول العربية إلى أخرى. فالدول ذات القاعدة الزراعية. تعاني من عجز في ميزان المدفوعات ومن تدهور في شروط التبادل بالنسبة لصادراتها من المنتجات الأولية زراعية أم معدنية. لذا تجد لزاما عليها زيادة حجم صادراتها الصناعية لتحسين ميزان المدفوعات. ففي تونس أخذ هذا الاتجاه مسارا حقيقيا ابتداء من عام (١٩٧٢) بعد صدور قانون تشجيع الاستثمار من أجل التصدير. وأخذت مصر بهذا الاتجاه أيضا ابتداء من عام (١٩٧٤) وكذلك سورية. ووافق هذا الموقف اتجاه للانفتاح على الاستثمار الاجنبي. تبلور بتشريعات تشجيعية لاقامة الصناعات التصديرية. واتخذت كل من مصر وسورية وسيلة أساسية لتحقيق ذلك في انشاء المناطق الحرة في منطقة السويس بالنسبة لمصر، وعلى البحر الأبيض المتوسط ودمشق وحلب بالنسبة لسورية. أما مجموعة الدول العربية المنتجة للنفط، وقد استعادت بعضا من سيطرتها على مواردها النفطية. فانها ترى عدم الاقتصار على تصدير النفط الخام. بل تعداه الى بناء صناعة تقوم على استخدام المواد الأولية والطاقة المتوفرة لديها وتصدير انتاجها إلى الخارج.

وتقوم هذه الصناعة على تكرير البترول وتصنيع البتروكيماويات الأساسية والأسمدة والحديد والصلب والألومنيوم. ولما كانت أكثر دول هذه المجموعة تملك إلى جانب المواد الأولية والطاقة الموارد المالية اللازمة لاقامة هذه الصناعات. وتفقر في الوقت نفسه إلى الخبرة الفنية في التصميم والتشغيل والصيانة والتسويق. فانها تعتبر أن الوسيلة المثلى لاقامة هذه الصناعة تكمن في أسلوب المشاريع المشتركة (Joint Ventures) مع الشركات المتعددة الجنسية. إذ تساهم هذه الشركات في رأس المال بنسبة تتراوح بين (٢٠ - ٤٩٪) بحيث تبقى مبدئيا أكثرية الاسهم للدول المعنية.

١ - مضمون استراتيجية التصنيع من أجل التصدير :

تقوم هذه الاستراتيجية على بناء صناعات تنتج منتجات تفي باحتياجات السوق الخارجية . أي تصدر لهذه الأسواق ويتم التسويق فيها ، دون أن يبني ذلك امكانية تسويق جزء من الانتاج في السوق المحلية . ولكن الأساس هو التصدير للخارج . أما الاستهلاك الداخلي فهو ثانوي . وأما هدفها فهو تركيز ثقل سياسة التنمية على الصادرات غير التقليدية وغير الأولية . فتصبح الصادرات الأولية المعالجة ونصف المصنعة والمصنعة أساس التصنيع . وأساس مدخولات العملات الصعبة ^(١) .

وبكلام وردي جميل ، والذي يشبه ديك مسرحية «ادمون رويستان» الذي كان يعتقد أن أغانيه هي التي تجعل الشمس تشرق كل صباح ، قدمت البراهين اللازمة لدعم هذه النظرية . وبفهم الوقت فسرت لنا حسنات هذه الاستراتيجية كيف أنها ستحل مشاكلنا الصناعية والتنموية والاجتماعية والسياسية ، بفترة وجيزة . ولكن الوجه الثاني من العملة ، الجانب الأشد خطرا على بلادنا العربية ، الذي سينتج عن تطبيق هذه الاستراتيجية الصناعية . لم نحاول منظر هذه الاستراتيجية أن يبرزوه لنا .

وهذه النظريات تتلخص بالآتي :

- ١ - خلافا لاستراتيجية بدائل المستوردات ، لا تؤدي هذه الاستراتيجية إلى خضوع الطلب على الصادرات لضغوط السوق المحلية . فتصبح السوق العالمية هي سوق منتجات الصناعات الجديدة ^(٢) .
- ٢ - ان التصنيع القائم على بدائل الصادرات ، يساهم مساهمة كبرى فيما سماه «فرنسوا بيرو» (معدل التعلم) في الاقتصاد ، وهو عملية تعبر عن نفسها بتوليد مهارات جديدة وابتكارات في قطاع التصدير ، أو القطاعات الأخرى المرتبطة بالتصدير ^(٣) .
- ٣ - سيتم الاستفادة من نوعين من المكاسب ، أولهما أن تغير تركيب الصادرات لمصلحة المنتجات غير الأولية ، يقلص النتائج العكسية لتذبذب أسعار المنتجات الأولية . أما النوع الثاني فيتعلق بملاحظة أن أسعار المنتجات المصنعة تسير فيما يبدو أنه حركة تصاعد مستمرة ^(٤) .
- ٤ - تزيد فرص العمل ، والقيمة المضافة ، والناتج القومي الاجمالي ، وتساهم في إيجاد نمط أكثر توازنا لتوزيع الدخل القومي ^(٥) .
- ٥ - رغم اختلاف المتطلبات الرأسمالية بين دولة وأخرى ، إلا أن هذه الدول تشترك في عدة خصائص بينها التخلف ، والاعتماد الكثيف على مادة أولية واحدة ، قابلية للنضوب . واضطرابها لتأمين معدل متسارع للتنمية الاقتصادية ، كهدف قومي شامل . ومن البديهي التأكيد على أنه نظرا لتعدد استعمال النفط ، كمورد أساسي ، فن الضروري لهذه الدول ان تكتسب حداً أدنى من السيطرة على نشاطات العمليات المتممة ، أي نشاطات البدائل التصديرية ، والا فلن تكون هذه الدول قادرة على السيطرة بشكل فعال على سياساتها النفطية .

٦ - منجزات التكنولوجيا هي ملك للبشرية ... وهنا يمكننا الاستفادة من التكنولوجيا لا عن طريق المشاركة بل بالشراء ... فما دامت لدينا الأموال فبإمكاننا أن نشترى المصانع والأجهزة والمبتكرات المتقدمة لحسابنا ونشغلها نحن بالاستفادة من خبرتنا وخبرة الأشقاء والأصدقاء والخبرة التي نستأجرها ، وب نفس الطريقة يمكننا الانتقال إلى مواقع متقدمة حيث نقوم نحن بصنع المصانع والأجهزة ومن خلال تفاعل كل قطاعاتنا الاقتصادية والعناية بالعلم وبالعنصر البشري والاستفادة من تجارب الشعوب^(٦) .

٢ - نتائج استراتيجية التصنيع من أجل التصدير :

رأينا أن الصناعات التصديرية المقامة في المنطقة هي صناعات تكرير البترول والصناعة البتروكيميائية وصناعة الحديد والصلب والالومنيوم والاسمدة، لذا سنطرح السؤال التالي : لماذا تكثرت ومنّت علينا الدول الغربية باقامة مثل هذه المشاريع ؟ للإجابة على السؤال لابد وأن نستعرض الحقائق التالية :

١ - إن مصافي النفط في أوروبا الغربية تعاني في الوقت الراهن حالة من فيض الانتاج وتكدسه . والمنتجات النفطية المكررة أيضا سوقها كاسدة وخسائر الكثير من مصافي النفط بلغت عشرات الملايين من الدولارات سنويا . والخسائر تتراكم الى حد اضطر معه عدد غير قليل من هذه المصافي الى التوقف عن العمل ، بل والاقفال بصورة نهائية . ومعظم مصافي النفط في أوروبا الغربية تعمل حاليا بطاقة تقل عن ثلثي طاقتها الانتاجية علما بأن نقطة التعادل (*) في صناعة التكرير تقع عند (٨٠٪) من الطاقة المصممة^(٧) .

٢ - أعلنت شركة «إيني» الإيطالية ، أن خسارتها في عام (١٩٧٧) بلغت (١٢١) مليون دولار ، مقابل خسارة (١١٧) مليون دولار عام (١٩٧٦) ... ويبدو أن خسائر إيني المستمرة ناجمة عن اضطراب العمل في فروعها لصناعة المنسوجات والكيميائيات . وقد أعلنت «إيني» عن تخفيض موجوداتها ، وزيادة رأس مالها ، لتغطية الخسائر المتراكمة التي منيت بها شركتها الفرعية «أنيك» المتخصصة في عمليات الألياف الاصطناعية والكيميائيات^(٨) .

٣ - سجل حجم انتاج الصلب في العديد من الدول الرأسمالية انخفاضا شديدا في سنة (١٩٧٥) . ففي الولايات المتحدة استمر الانتاج في الانخفاض منذ سنة (١٩٧٣) ، وقد بلغ انتاجها من الصلب في السنة الماضية (١٠٧) مليون طن متري أي أقل من انتاجها في سنة (١٩٧٤) بنسبة (١٩٪) . وهذا الرقم يعادل مستوى انتاج سنة (١٩٥٥) تقريبا حيث بلغ آنذاك (١٠٦) مليون طن متري . وفي اليابان انخفض الانتاج ايضا بالقياس الى سنة (١٩٧٤) أو ذلك نسبة (١٢٪) . في بريطانيا انخفض الانتاج بنسبة (١١٪) . وفي فرنسا بنسبة (٢٤٪) . وفي ألمانيا الغربية بنسبة (١١٪) . وفي اللوكسمبورغ بنسبة (٢٥٪) . وفي هولندا بنسبة (١٥٪) وفي إيطاليا بنسبة (٨٪) . وتقدر خسارة صناعة الحديد والصلب في بريطانيا بمقدار (١,٤) مليار مارك الماني^(٩)

(٥) نقطة التعادل هي النقطة التي تتساوى فيها الارادات مع مجمل التكاليف الثابتة والمتغيرة .

٤ - أثبت في دراسة قامت بها مؤخرا شركة «داتا سورسز» أن الصناعة التكنولوجية المعقدة مثل الالكترونيات والكيميائيات المتقدمة قد نمت بوتيرة أسرع ثلاث مرات مما نمت عليه صناعة التكنولوجيا غير المعقدة . وبلغت انتاجيتها بالنسبة للفرد الواحدة ضعف انتاجية التكنولوجيا غير المعقدة . ووسعت قواها العاملة بوتيرة أسرع تسع مرات من انتاجية التكنولوجيا غير المعقدة مثل صناعة الاحذية وصناعة الصلب . والتكنولوجيا المعقدة أقل تسبياً في التضخم ، حيث لا تتعدى زيادة الاسعار فيها سدس زيادتها في التكنولوجيا غير المعقدة . وكذلك فان الصناعة التكنولوجية الاميركية المعقدة (في أميركا وليس في البلاد العربية) تؤدي إلى فائض في ميزان التجارة الخارجية ، بينما الصناعات الاميركية المعتمدة على التكنولوجيا غير المعقدة تؤدي إلى عجز . (فائض قيمة ٢٩ مليار دولار مقابل عجز قيمة ١٥ مليار دولار للثانية سنة ١٩٧٦)^(١٠)

٥ - ورد في دراسة قدمت لمكتب تقييم التكنولوجيا التابع للكونغرس الاميركي وبعض منظمات البيئة الاميركية ، أن العديد من الصناعات الاميركية التي تسبب التلوث بنسب عالية بدأت بالانتقال إلى بلدان العالم الثالث من أجل تجنب قيود حماية البيئة في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية ، والتي تسبب ارتفاعا كبيرا في أكلاف هذه الصناعات . وتقول الدراسة أن (التهرب من القوانين) البيئية أصبح إما أمرا واقعا أو مشارفا على الوقوع في صناعات مثل منتجات الاسبستوس والزنك والزرنيخ والزرنيق ، والمبيدات . فقد طلب من هذه الصناعات ، في العديد من الدول المتقدمة ، تركيب معدات باهظة التكاليف من أجل تقليص نسب التلوث وحماية العمال من المواد الضارة التي وجد أن بعضها يسبب داء السرطان . وبدل أن تتحمل هذه الصناعات تكاليف تركيب المعدات المطلوبة . فضلت الانتقال الى البلدان النامية حيث لا تطبق مثل هذه القوانين . ومع حلول العقد القادم . سيزداد . على الأرجح تصدير الصناعة المحظورة من الولايات المتحدة إلى دول العالم الثالث^(١١) .

٦ - بلغت الاعباء المترتبة على التكلفة الظاهرية لاستيراد التكنولوجيا (اتاوات براءات الاختراع واجازات الصنع والمعونة الفنية) وفقا لدراسة متحفظة قام بها «الانكتاد» (١.٥) مليار دولار عام (١٩٦٨) وستصل عام (١٩٨٠) إلى مبلغ (٩) مليار دولار ووفق تقديرات أخرى (٢٠) مليار دولار^(١٢) . وبالرغم من الطابع المتحفظ لهذه الأرقام إلا أنها تدل على ضخامة العبء الملقى على عاتق ميزان مدفوعات الدول النامية إذ أنه يشكل (٤٠٪) من خدمات الديون . غير أن هذه المشكلة ستأخذ في المستقبل طابعا أكثر خطورة ومأساوية : فلقد أقرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية السابقة بيان مؤتمرا لينا وبرنامج العمل المقترح . للذين ناديا باعادة تركيب الخريطة الصناعية في العالم وبأن يقوم نظام اقتصادي دولي جديد عادل يستجيب لمصالح الدول النامية المشروعة التي يجب أن ترتفع مساهمتها في الانتاج الصناعي العالمي في نهاية القرن العشرين من (٦.٩٪ إلى ٢.٥٪) . ان تحقيق هذا الهدف يعني زيادة سنوية في الانتاج الصناعي بمعدل (١.٠٪ - ١.٢٪) . أو بكلمة أخرى زيادة انتاجها الصناعي (١١ - ١٥) مرة عام (٢٠٠٠)^(١٣) . فإذا ما

افترضنا أن تكلفة المدخلات الخاصة بالتكنولوجيا ستزيد بواقع مرتين أو مرتين ونصف عن معدل زيادة الانتاج الصناعي فان الاعباء التي تترتب على استيراد التكنولوجيا ونقلها ستزيد من (٢٠ الى ٣٥) مرة في نهاية هذا القرن .

وتلك في الحقيقة ارقام خيالية يتعذر بل يستحيل على الدول النامية تأمينها . وهذه الحقيقة تفرض في الواقع على الدول النامية واحدا من خيارين أولهما أن توقف الدول النامية مسيرتها في طريق التنمية وقهر التخلف . وهذا معناه مزيد من التخلف والسيطرة . وثانيهما أن تجد لنفسها الطريق الذي يضمن لها ولشعوبها حياة كريمة وتقدما ومشاركة فعالة في ازدهار الانسانية والتقدم التكنولوجي والصناعي . وإذا كان الخيار الأول مرفوضا منذ البداية فما هو السبيل للخيار الثاني ؟

٧ - تنفيذ الدراسات التي قامت بها مراكز البحوث المتخصصة والمنظمات الدولية المعنية ما يلي :

أ - أن مجموع براءات الاختراع التي تملكها الدول النامية لا تزيد عن (٢٠٠٠٠٠) من (٣.٥) مليون براءة اختراع موجودة عام (١٩٧٢) أي (٦٪) وليس محض صدقة أن تقترب هذه النسبة كثيرا من نسبة مساهمة هذه الدول في الانتاج الصناعي العالمي .

ب - أن سبع دول فقط تملك ما يعادل (٦٠٪) من مجموع براءات الاختراع وأن الولايات المتحدة تنفق (٧٠٪) من المبالغ المخصصة للبحث والتنمية (R & D) التي تنفق في العالم غير الاشتراكي^(٤) .

ج - إن الشركات الدولية النشطة في الولايات المتحدة تمول (٨٠٪) من مجموع ما ينفق على البحث والتنمية في قطاع الصناعة وأن هذه الشركات هي مصدر (٨٥٪ - ٩٠٪) مما يرد إلى الولايات المتحدة من أرباح ناجمة عن عقود التكنولوجيا من الاتاوات (Royalties) وأن ثلاثة أرباع هذا المبلغ مصدره الشركات الفرعية التابعة للشركات الدولية النشطة .

بعد استعراض هذه الحقائق من الضروري عند الاجابة على السؤال السابق ، أن نناقش سياسة التصنيع لأجل التصدير كخط استراتيجي وبصورتها التي طبقها بعض الدول العربية من حيث النتائج التي تترتب على الاقتصاد العربي واقتصاد هذه الدول منفردة . ولما كانت هذه الاستراتيجية مرتبطة بالانفتاح على الاستثمار الاجنبي وكانت مصادر هذا الاستثمار متمركزة أساساً في الشركات متعددة الجنسية فلا بد لتقييم هذه الاستراتيجية من البحث في :

سياسة الشركات متعددة الجنسية :

بما أن الدول العربية كانت تشكل جزءاً متكاملًا من الاقتصاد العالمي ، إلا أن ضعفها السياسي والاقتصادي أدى إلى استبعادها عمليا من ادارة النظام الاقتصادي العالمي وقد كان محتملا لنظام كهذا يقوم على عدم التساوي في الاهمية

السياسية والاقتصادية بين الدول المتقدمة من جهة ، والدول العربية من جهة أخرى . أن يؤدي إلى نتائج معينة منها الدخل المنخفض والنمو البطيء . وعدم الاستقرار وعدم التساوي واختلال التوازن الاقليمي والتخصص في انتاج المواد الأولية والحاصيل الاساسية والاعتماد على الدول الاجنبية ، والهامشية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وبسبب طبيعة هذا النظام ، حيث يسود اعتماد الدول النامية ومنها العربية (أي المحيط) على الدول المتقدمة (أي المركز) . فان التحولات التي حصلت في الدول العربية كانت فيما عدا استثناءات قليلة تحولات مستوحاة من التحولات في الدول المتقدمة . لا تحولات ذاتية . أما في دول المركز فقد كانت التحولات ناجمة . بشكل أساسي . عن طبيعة قوى النمو المحلية وهذا الفارق في طبيعة دينامية التغير يشكل عاملاً شديداً الهامية في فهم الانماط الناشئة المتطورة في العلاقات بين الدول المتقدمة والدول العربية بمعنى آخر أن الشريك القوي . الذي يملك في أي لحظة عناصر الانتاج الأكثر ربحية والتي لا يمكن الاستغناء عنها ، تنتهي دائماً إلى تحويل المشروع لصالحه . إذن نستطيع القول بأن هذا التكتيك المعتمد على المشاريع المشتركة (بيع هذه المشاريع كلية إلى الدول) المعنية . والذي تتبناه الشركات الكبرى يحقق لها المزايا والفوائد التالية :

- ١ - في ضوء التقسيم الدولي الجديد للعمل . وطالما أن الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا المعقدة والمتقدمة هي التي تشكل فائضاً اقتصادياً وليس عجزاً اقتصادياً فان نقل التكنولوجيا غير المعقدة وغير المتقدمة أصبح أمراً ملحاً وهدفاً استراتيجياً لهذه الشركات .
- ٢ - بما أن التكرير الكيميائي والصناعات الأولية والوسيلة تتطلب رأس مال وفيراً . فان الشركات المتعددة الجنسية تقوم بإنشاء الصناعات الانتاجية في الدول العربية . لأنها غنية بالمواد الأولية ورأس المال . وبهذا فهي تلقي العبء الأكبر من التمويل الاستثماري على الدول النفطية العربية .
- ٣ - تقليص مجازفات تسويق انتاج المصنع . بتحويل (٥١٪) أو أكثر . أوكل المجازفات إلى الشريك أي الدول العربية النفطية .
- ٤ - الحصول على امدادات النفط ، وتأمينها إلى حد ما . للمصنع الجديد . عبر الشريك (الدول العربية) .
- ٥ - طالما أن هناك خسائر كبيرة سنوية تتواجد لدى الشركات الكبرى . فلم لا تحول هذه الصناعات الخاسرة إلى الدول العربية لتقلل من حجم خسارتها على الأقل ؟ هذا اذا لم تحول هذه الخسارة إلى ربح وذلك عند بيع جزء من المصنع (الحصة) .
- ٦ - في ضوء الانفجار التضخمي في الدول النفطية فقد وجدت كثير من الشركات المتعددة الجنسية بأن المشاركة مع الدول النفطية العربية غير مربحة اقتصادياً كما كان سابقاً لذا فهي تعتمد الآن سياسة بيع المصانع أو الصناعة المنتقاة على أساس مفتاح باليد (Turn Key) مع الالتزام بالتشغيل لمدة معينة تصل في أغلب الاحيان إلى خمس سنين . وبذلك فهي تريد من ربحها الفاحش ومصاريف الصيانة العالية . اما أثناء بيع المصنع أم أثناء الالتزام بالتشغيل . ناهيك عن أسعار القطع التبدلية .

٧ - إن المشاريع من هذا النوع مرتبطة طبيعياً بالاقتصاد التسويقي الطابع أي المتجه نحو التصدير الذي ينصب في الصناعة البتروكيميائية التي يسيطر عليها الغرب ، وإلى اقتصاديات السوق الغربية ككل . وهي تسير في خط متناسق مع الدينامية المعروفة باسم (دورة الانتاج) ، وحصيلة هذا أن المنتجات المصنعة كالبوليثلين المرتفع والمنخفض الكثافة والبولي بروبيلين والبوتادين والعطريات الخفيفة والألياف الصناعية بأنواعها (ألياف بولي أميد ، بولي استر ، اكريليك) أصبحت الآن منتجات «عامة» وهي تتطور بسرعة لتصبح «ناضجة» . وهذا يعني أنه مع تطور التحسينات التكنولوجية فإن هذه المنتجات لن تتمكن من أن تصبح تنافسية في الاسواق العالمية إلا في أواخر الثمانينات . أما مع الابتكار التكنولوجي إذا لم نقل الثورة التكنولوجية المتوقعة في التسعينات فستصبح هذه المنتجات بالية^(١٥) .

٨ - بما أن العمليات المتممة ، أي المنتجات النهائية ، تتطلب يدا عاملة بشكل كثيف وتجه مباشرة إلى أسواق المستهلكين ، فإن الشركات المتعددة الجنسية تنقل هذا الانتاج إلى البلدان المتقدمة الكثيفة السكان حيث درجة الاستهلاك مرتفعة . فالكثافة السكانية تبلغ في الجزائر (١٨) شخصا في الكيلومتر المربع ، وفي العراق (٢٥) شخصا ، والسعودية (٣) اشخاص ، وليبيا شخصا واحدا ، والامارات العربية (٣) اشخاص ، والكويت (٥٢) شخصا . أما في الدول الغربية فهي كالاتي : انكلترا (٢٢٩) شخصا ، وفرنسا (٩٥) شخصا ، وألمانيا الغربية (٢٤٨) شخصا ، والولايات المتحدة (٣٢) شخصا ، وهولندا (٣٢٧) شخصا ، واليابان (٢٨٩) شخصا^(١٦) . وفي أي حال لن تؤسس هذه الشركات في البلدان العربية صناعة بتروكيميائية متكاملة بشكل شامل ، لأن هذه البلدان يمكن أن توجه انتاج هذه الصناعات إلى السوق المحلية والهرية فاصلة يابها بالتالي عن الشبكات العالمية المتكاملة .

٩ - محاولة تطبيق ما يسمى بـ «تدويل الانتاج» إذ تعمل هذه الشركات على اقامة الوحدات الصناعية في اطار سياسة شاملة تضم العالم كله (World Wide) تضمن سيطرتها من خلال هيكل احتكاري للانتاج والتسويق على هذا الفرع أو ذاك من الصناعة . وعلى هذا الأساس فإن الشركات المتعددة الجنسية تعمل الآن على إعادة التوطين الجغرافي للطاقت الانتاجية في صناعات البترول والبتروكيميائيات والحديد .

أ - ويرتب على هذه النظرة الشاملة وعلى محور سلوكها المتمثل بالسيطرة على السوق وتحقيق مزيد من الارباح مايلي :
يجب أن يتم الانتاج في المكان الذي يتحقق فيه أكبر هامش للربح ، وطبقا لذلك تقوم هذه الشركات بتوطين أماكن الانتاج حيث تتحقق لها أفضل توليفة لعوامل الانتاج : كأن تنتج جزءا من المدخلات في هذا البلد وجزءا آخر في بلدين أو تقتصر على مرحلة في العملية الانتاجية أو جزءا من الحلقة التكنولوجية في بلد أو منطقة وتكملها في بلد أو منطقة أخرى . أو أن تقوم بمجرد عملية تجميع في هذه الدولة أو تلك لتنتج المنتج النهائي لاستهلاك الدولة المعنية أو لسوق المنطقة الاقليمية أو للسوق الدولية حسب الحال . وهذا ما يسمى بعملية تدويل الانتاج .

ب - وسواء تم الإنتاج على أساس تخصص كل شركة أو منطقة جغرافية بإنتاج جزء من مكونات إنتاج المنتج النهائي أو تم على أساس جزء من الحلقة التكنولوجية فإن هذه العملية تتطلب كشرط لنجاحها وتحقيقها أن تتوحد مواصفات المنتج إما كان موقع الإنتاج، وتوحيد مواصفات المنتج يستلزم بدوره توحيد الفن الانتاجي وطرقه من جهة وخلق نمط استهلاكي متجانس في مختلف بقاع العالم وبالتالي توسيع القاعدة الاستهلاكية من جهة أخرى، مما يضمن لها سيطرة أكبر على السوق وقدر أعلى من الأرباح.

ج - إن توحيد مواصفات المنتج والفن الانتاجي الخاص به يعني بالضرورة أن الإنتاج يتسم باقتصاديات الحجم الكبير، ولما كان القسم الأكبر من الإنتاج الصناعي يتحقق في الدول المتقدمة حيث العمالة نادرة وعالية التكاليف فإن اختيار نوعية التكنولوجيا من حيث العلاقة بين رأس المال والعمالة محكوم بالضرورة بأن تكون التكنولوجيا كثيفة رأس المال، وإذا كانت متطلبات السوق، أي معيار الربح، تستلزم في بعض الأحيان اللجوء إلى استخدام تكنولوجيا كثيفة العمالة فإن ذلك يتم في بعض البلاد النامية حيث الانتاجية لا تقل عنها في أكثر الدول في الوقت الذي تقل فيه الأجور كثيرا، والجدير بالذكر أنه حالما تدرك هذه الشركات ضرورة خلق تكنولوجيا كثيفة العمالة (كما هو الحال خاصة في الصناعات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية القائمة على أساس المكونات) فسرعان ما تعمل على تعبئة جهودها في البحث والتنمية من أجل إيجاد هذه التكنولوجيا شريطة أن تتحقق فيها شروط للإنتاج (الات، تنظيم العمل، تكوين المهارات) مماثلة أو متقاربة جدا من الشروط المتوفرة في الدولة التي يقع فيها مركز الشركة الرئيسي، أو بعبارة أخرى مع شروط الإنتاج في الدول المتقدمة^(١٧)، وهكذا تصبح الشركات دولية النشاط مألكة للتكنولوجيا كثيفة رأس المال وتلك كثيفة العمالة، علما بأن الأخيرة تشكل في الوقت الحاضر جزءا صغيرا من الرصيد التكنولوجي الذي تملكه هذه الشركات.

د - إن تحليل فروع الصناعة كقطاع في هذا الإطار الذي نحن بصدد الآن يبرز الاتجاهات الثلاثة الآتية :

١ - يتلخص الاتجاه الأول بسيطرة الفن الانتاجي وفرضه من قبل الشركات دولية النشاط على فرع الصناعة في العالم، والامثلة الحية على ذلك كثيرة. ففي صناعة الحديد والصلب نلاحظ سيادة الاسلوب الخاص بإنشاء مجمعات الحديد والصلب على شواطئ البحار مستخدمة خامات معدنية موحدة المواصفات (نسبة TENEUR ٦٠٪) وأفران الأوكسجين وطاقة انتاجية ضخمة في حدود خمسة ملايين طن سنويا^(١٨). وهذا يفسر لنا لماذا اختيرت بعض دول الخليج العربي لإقامة مصانع الحديد والصلب فيها. كما أن بناء المجمعات البتروكيميائية يتم دائما بواسطة خمسة بيوت هندسية هي : (Tummus, Technip, Snam Proiecti, Power Gas, Kellog) تستخدم التكنولوجيا التي انتجتها

الشركات الدولية وتضمن لها بالتالي سيطرتها على هذه الصناعة.

٢ - أما الاتجاه الثاني فيمكن في التطور من استراتيجية المنتج إلى استراتيجية الكل السلمي، أي أن هذه

الشركات تتجه لأن تعزف عن بيع منتج محدد وانما مجموعة مترابطة من المنتجات تشكل كلا (Ensemble) أو بعضاً من هذا الكل (Sous-ensemble) فهي لا تباع أفراناً وانما نظاماً متكاملاً للمعالجة الحرارية (traitement thermique) وهي لا تباع المحولات أو (alternateur) وانما تباع السنترالات الكهربائية ، وهذا الاتجاه يتضح أيضاً بالتوسع أكثر فأكثر باتجاه صناعات المصب . فالشركات البترولية دخلت الصناعات البتروكيميائية ثم امتد نشاطها ليشمل الالياف التركيبية ، واتسع ليغطي المنتجات النهائية (الالبسة) .

٣ - أما الاتجاه الثالث فيتمثل بالسيطرة على الشركات التجارية الدولية ذلك لان السيطرة على السوق تعني بالضرورة السيطرة على شبكات التسويق التجارية التي تتبلور بالشركات التجارية الدولية وهذا يؤدي إلى أن الشركات المستقلة لا بد وأن تدخل في هذه الشبكة التي تسيطر عليها الشركات الدولية للتمكن من تصريف منتجاتها لأن هذه الشركات بسبب اتساع قدرتها الفنية والتجارية التي تمتد من دراسات ما قبل الاستثمار إلى التصميمات الهندسية (engineering design) إلى فنون الادارة والمحاسبة ، إلى التسويق وتوريد المعدات والالات الكاملة ، وسواء انتجتها بنفسها أو اشترت منتجات أو خدمات الشركات والبيوت الاخرى . إن النقاط سالفة الذكر تقودنا إلى الخاصية الاخيرة المميزة لسياسات الشركات الدولية النشاط فيما يتعلق بانتاج التكنولوجيا .

هـ - إن السيطرة على السوق وتحقيق الربح الاكبر يدفع هذه الشركات إلى أن تقدم عندما تجري عقود نقل التكنولوجيا ، عروضاً تضم كافة العناصر التكنولوجية من الدراسات الأولية للمشروع إلى تصميماته الهندسية إلى توريد المعدات وتركيبها وتشغيلها وتقديم الخبرة في الادارة والمحاسبة وهذا ما يسمى بالسلة أو الحزمة التكنولوجية (technological package) (١٩) .

هذه السياسة تمنح الشركات الدولية وضعاً متميزاً وتقوي مواقعها التفاوضية وتجعل من المتعذر جداً على المشتري أن يقوم بتقييم كل عنصر من عناصر السلة التكنولوجية من الناحية الاقتصادية والفنية أو الاجتماعية وتضعف بالضرورة موقفه المتفاوض ، ولهذا الغرض تسيطر الشركات الدولية على وجه الخصوص بطريقة أو بأخرى على البيوت والشركات الهندسية (engineering offices) كما تضمن لها سيادة الفنون الانتاجية التي وضعها هذه الشركات من جهة وتكوين السلة التكنولوجية وبالتالي تحقيق استراتيجية بيع الكل السلي المترابط بدلاً من بيع المنتج منفرداً من جهة أخرى .

١٠ - إذا نظرنا إلى التصنيع كعملية متعددة المراحل وأسلوب متكامل للانتاج فان الشركات المتعددة الجنسية تملك في هذا المجال مزايا عديدة منها ، قدرة الحصول على المواد الأولية والسيطرة عليها ، والخبرة التكنولوجية والتصنيعية الطويلة ، الطاقة الواسعة ، والقدرة المالية الذاتية الكبيرة . كل هذا يولد تسهيلات هائلة للاستثمار وأمنية للتوزيع ، ومهارات للتسويق وفرصاً للنفوذ السياسي .

١١- التلخص من الصناعات التي بدأت ربحيتها ونتاجها السنوي في الانخفاض في الدول الغربية (انظر الفقرة الثانية من البحث).

١٢ - التلخص من قوانين التلوث الأرضي والجوي القاسية التي يعمل بها في الدول المتقدمة صناعيا (فثلا بلغت استثمارات شركة (BASF) لعام (١٩٧٨) لحماية البيئة ما يقارب (٢٨٪) من مجمل استثماراتها لنفس السنة والبالغة (١,٨٥) مليار مارك ألماني^(٢٠) . وهذا ما يكفي لاقامة معمل كبير من البتروكيميايات في الدول العربية سنويا .

١٣ - اختصار كلف النقل والتي تشكل جزءا كبيرا من سعر المواد الأولية المصدرة إلى أوروبا وخاصة فيما يتعلق بالنفط الخام أو الخامات المعدنية .

١٤ - التلخص من الصناعات التي تستهلك طاقة عالية ، بعد صدور القوانين الخاصة بالقيود على استخدام الطاقة في الدول الغربية . فثلا تيلين : تكلفة الطاقة إلى كلفة الانتاج الكلية في صناعة الحديد والصلب حوالي (٢٣-٢٩٪)^(٢١) أو في صناعة الألومينيوم حوالي (٣٥-٤٠٪) .

١٥ - واذا كانت تلك هي الخصائص المميزة لسياسة الشركات الدولية النشاط في انتاج التكنولوجيا وعرضها فما هي الخصائص التي تميز سياستها فيما يخص نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية (ومنها الدول العربية) .

أ - هناك مركزية هائلة في انتاج المعارف العلمية والتكنولوجية واتخاذ القرارات الخاصة بالقول او بتسويق منتج جديد وتحديد المواصفات ، بمعنى أن هذا كله يتم في المقر الرئيسي للشركة ، ويشهد على ذلك أن (٩٤٪) من البحوث التي تقوم بها الشركات الدولية النشاط الاميركية تتم في الولايات المتحدة في حين أن الـ (٦٪) الباقية تتم في كندا وأوروبا الغربية وأستراليا ، كما أن دراسة ميدانية قامت بها منظمة الـ (OECD) عن نقل التكنولوجيا في مجال الصيدلانية شملت اسبانيا ، والبرتغال ، اليونان ، يوغوسلافيا وتركيا ، قد أكدت هذا الاتجاه وهو في الحقيقة تطبيق لمبدأ كفاءة الاداء وتحقيق المعدل الاعلى من الربحية الذي يقضي بمركزية وسائل البحث ، ولذا أقامت هذه الشركات بعضا من مختبرات البحوث خارج دولة المقر الرئيسي للشركة فان نشاطات هذه المختبرات تشكل جزءا من برنامج للبحث وضع ووزعت عناصره على هذا المختبرات من قبل الشركة الأم التي تدرك وحدها غايته دون أن يكون لبحوثها علاقة بالسوق المحلية ، والسبب الرئيسي يكمن عادة في امكانية استقطاب الكفاءات العلمية والفنية المحلية بأجور أقل من تلك المدفوعة في بلد المقر الرئيسي مما يعني في حقيقة الامر نوعا من نزف الادمغة (brain drain) داخل البلد نفسه^(٢١) .

ب - أما الخاصية الثانية فتتمثل في أن حركة المعارف التكنولوجية والفنية تتم أساسا داخل إطار الشركة نفسه وفي اتجاه واحد فقط من الاعلى إلى الاسفل (top / down) أي من الشركة الأم إلى الشركات الفرعية^(٢٢) ،

(٢٠) على أساس فحم الكوك عنصر طاقة لعملية الاختزال . او الكهرباء اللازمة لتنقية الألومينيوم في المرحلة الأخيرة من الانتاج .

وهذه الأخيرة تقوم بتصنيع منتجات الشركة الأم وفق المواصفات والفنون الانتاجية المتبعة لديها . أي وفق الظروف السائدة لدى الدول المتقدمة ، وتشير الوقائع إلى أنه لا يدخل في دائرة اهتمام هذه الشركات تقديم سلع ومنتجات تتطلبها الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الفعلية للبلد المضيف للشركة الفرعية ، وهذه الظاهرة هي نتيجة منطقية لسياسة الشركات الدولية الهادفة إلى توحيد مواصفات المنتج والفنون الانتاجية على الصعيد الدولي . وتقتصر مخبرات البحث والتقدم التكنولوجي القائمة في الشركات الفرعية على مراقبة جودة المنتجات من جهة وادخال بعض التعديلات غير الجوهرية على المنتج للاستجابة للظروف المحلية الخاصة بالمناخ وشروط استخدام المنتج وحجم السوق وذوق المستهلكين . وبالتالي فإن انتاجها العالمي محدود جداً بل هو في الواقع معدوم عملياً . كما أن استغلال الشركة الفرعية ينحصر في تسيير الاعمال اليومية ولا يدخل في سلطاتها اتخاذ قرار لكل ما من شأنه التغيير في المنتج . أو في طريقة وفن الانتاج . أو في خطة الاستثمار . فتلک أمور من اختصاص المركز الرئيسي - الشركة الأم - وهذا يحسد السيطرة المطلقة للشركة الأم على الشركات الفرعية .

ج - بسبب مركزية المعلومات لدى الشركة الأم والتبعية المطلقة للشركة الفرعية إلى الشركة الأم ، وبسبب ضحالة أو انعدام الحصلة العلمية والفنية للشركة الفرعية باعتبار أنها تعتمد كلياً على الشركة الأم في هذا المجال ، فإن انتقال المعرفة الفنية والتكنولوجيا إلى خارج إطار الشركة الدولية (الشركة الأم والشركات الفرعية) أي إلى البلد المضيف ، يبقى محدوداً جداً ، إذ أن نقل التكنولوجيا يتم فقط عن طريق التعليم على استخدام المنتجات التي تباعها الشركة الفرعية (معدات أو سلع استهلاكية) في البلد المضيف لأن ذلك يحقق شرطاً لا بد منه من أجل ضمان جودة هذه المنتجات وتوسيع منتجاتها ، كما أن لجوءها إلى الموارد التكنولوجية والعلمية الوطنية يقتصر على تدريب اليد العاملة التي تستخدمها بسبب رخص الاجور في البلد المضيف من جهة والعقود الفرعية بسبب انخفاض التكلفة وضمان توريدها وسهولة مراقبة جودتها من جهة أخرى ، وأخيراً فإنها لا تلجأ قط إلى استخدام مراكز البحوث والتطوير التكنولوجية الموجودة في البلد المضيف حكومية كانت أو خاصة ، وهذا ما أكدته دراسة ميدانية عن هذا الموضوع في البرازيل ، والتي أوضحت أن الذخيرة العلمية والفنية والطاقة الاستيعابية للدول النامية المضيفة لهذه الشركات هي محدودة ، كما انه صحيح أيضاً أن المتاح منها غير مستخدم اجمالاً .

بعبارة أخرى هناك نوعان من انتقال المعارف الفنية والعلمية :

الأول : ويتم داخل مجال الشركة الدولية وهو ما يطلق عليه (الانتقال الداخلي) .

الثاني : وهو انتقال هذه المعارف إلى البلد المضيف ، وهذا ما يتفق مع المفهوم الضمني لنقل التكنولوجيا ، وهو ما يطلق عليه (الانتقال الخارجي) .

والقضية الاساسية في هذا الصدد هو أن التمييز بين هذين النوعين من انتقال المعارف الذي ينصب على طبيعة المعارف التي تنقل عبر كل من نوعي الانتقال . ففي حين ينصب الاول على الفنون الانتاجية نجد الثاني يتم

بواسطة السلعة . أي أن ينقل في حالة النوع الثاني ليس السيطرة على التكنولوجيا التي يحتويها المنتج وإنما وفي أحسن الاحوال مجرد طريقة استخدامها ، وبالتالي فإن الشركات الدولية النشاط لا تساهم جليا في رفع قدرة البلاد التكنولوجية من حيث مواءمة التكنولوجيا أم من حيث خلق تكنولوجيا جديدة .

-- في ضوء ما سبق ذكره يمكننا أن نحدد بإيجاز الخصائص العامة لسوق التكنولوجيا :

أ -- إن أولى هذه الخصائص هي احتكار السوق التكنولوجية من قبل عدد محدود من الدول وبالذات من عدد من الشركات الدولية النشاط التابعة لهذه الدولة أو تلك من هذه الدول ، وفي الواقع وتأكيدا لما سبق أن ذكر أعلاه فإن (٦٠٪) من براءات الاختراع التي سجلت عام (١٩٧٠) تعود ملكيتها إلى سبع دول فقط ، كما أن الشركات الدولية النشاط تتبع من جهتها سياسة منهجية في شراء وتبادل وتداول براءات الاختراع تؤمن لها رصيدا من التكنولوجيا يفوق انتاجها التكنولوجي نفسه . وبفضل شبكة من الاتصالات والعلماء المحكمة التنظيم . تستطيع هذه الشركات أن تطبق سياسة من شأنها اتقاء أو احباط أي جهد ابتكاري يمكن أن يؤثر على وضعها الاحتكاري لطريقة أولفن من فنون الانتاج . إذ حالما تتعرف على اكتشاف أو ابتكار فن إنتاجي جديد تسارع إلى التفاوض على شرائه وبالتالي تملكه وتحجبه عن الاستعمال حتى تضمن لنفسها وجودا وحيدا لا منافس له في سوق التكنولوجيا وان لم تستطع فإنها لا تتورع عن استخدام أية وسيلة كانت لخنق التكنولوجيا الجديدة وابقائها في متحف التاريخ . وغالبا ما تنجح في ذلك ، وفي الحقيقة فإن أكثرية براءات الاختراع ليست في أيدي مخترعيها بل في أيدي الشركات الدولية النشاط ، وأن السيطرة على السوق والتمركز الاحتكاري مدعومان بنظام لتبادل الابتكارات الذي من شأنه أن يحول الطبيعة الاحتكارية المتعددة الاطراف السائدة على الصعيد العالمي . إلى طبيعة احتكارية على صعيد منطقة جغرافية بعينها .

فبالنسبة للألومنيوم مثلا توجد طريقة واحدة متبعة تملكها كبرى الشركات الانتاجية ، وبالرغم من وجود طرائق أخرى لانتاجه إلا أن هذه الشركات قد اشترت البراءات الخاصة بها وحجبتها لديها كيما تستمر في فرض التكنولوجيا التي ابتكرتها هي . ويصدق الأمر نفسه في صناعة البتروكيماويات وعدد كبير من الصناعات الكيميائية ، بل ويشمل صناعات منتشرة جدا كصناعة الاسمنت .

إن نظام براءات الاختراع المعمول به (اتفاقية باريس عام ١٨٨١ وتعديلاتها) من شأنه أن يؤكد ويدعم هذا الطابع الاحتكاري إذا صيغت هذه الاتفاقية بصورة تؤمن من مصالح أولئك الذين يملكون التكنولوجيا دون أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول النامية ، ولذا فليس عيبا أن تركز الدول النامية على ضرورة تعديل اتفاقية باريس في اتجاه يضمن مصالح الدول النامية ويخفف من هذا الاحتكار .

وقد تم بالفعل تشكيل عدة لجان من الخبراء ومن ممثلي الحكومات تعمل الآن على تعديل الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الصناعية بصورة تحقق هذا الاتجاه .

ب -- ويترتب على احتكار التكنولوجيا أن الشركات المالكة لها لا تعرض للبيع إلا التكنولوجيا التي تود هي أن

تبيعها . أي أن الخيارات التي يجد المشتري نفسه أمامها محددة بالخيارات التي يقررها البائع . وهذا يعني أن عرض التكنولوجيا متسم بعدم المرونة .

فالدول العربية المنتجة للنفط عقدت العزم على تصنيع نفسها واعطت الاولوية ، وهي على حق ، لانشاء وتنمية الصناعات البتروكيميائية على أرضها ، غير أن التكنولوجيا المعروضة قد تحدت عناصرها وطبيعتها من قبل الشركات الكبرى وتمثل هذه الطبيعة في الاتجاه الأكثر نحو اقتصاديات الحجم الكبير ، إذ حددت الحجم الاقتصادي لمجمع بتروكيميائي لانتاج الايثلين بـ (٤٠٠ - ٥٠٠) ألف طن سنويا ، ويصدق الأمر نفسه بالنسبة لصناعة الحديد والصلب القائمة على استخدام الكوك وعلى صناعة الاسمنت وعدد كبير من الصناعات الاخرى . ولنا أن نتساءل في هذا الصدد عما إذا كانت هذه الحجوم الانتاجية هي فعلا ما تتطلبه هذه الصناعات بصورة موضوعية وفعلية بغض النظر عن أي اعتبار آخر أم أنها تمثل في الحقيقة مصالح الشركات الدولية النشاط التي تنبعث من رغبتها في تحقيق أكبر قدر ممكن من السيطرة على السوق وتخفيض نصيب الشركات المنافسة في السوق أو أنها تنبعث من واقع الدول المتقدمة نفسها حيث العمالة مرتفعة الاجور وهامش الربح أعلى ، وفي هذه الحالة يتم استخدام حجوم انتاجية أقل .

ولنا أن نتساءل أيضا عما إذا لم يكن ممكنا إقامة هذه الصناعات بحجوم اقتصادية أصغر تتفق وأحكام السوق في الدول النامية ومنها الدول العربية وضرورة استخدام عدد أكبر من القوى العاملة ، وهذا ما يؤكد عديد من الدراسات التي تمت حول هذا الموضوع ، ويتجلى انعدام المرونة في عرض التكنولوجيا أكثر ما يتجلى في الصناعات الاساسية (صناعة التعدين . صناعة الحديد والصلب ، الكيماويات والصناعات البتروكيميائية) وتخف حدته في الصناعات التحويلية المتجهة نحو المصب . إذ تتسم فعالية الشركات الكبرى في هذا المستوى من الصناعات بالتطور الدائم والسريع . فوفقا لمتطلبات السوق تقوم هذه الشركات بسرعة بتجزئة الحلقة التكنولوجية وإعادة تركيبها وإعادة توطير هذه الصناعة أو تلك . وذلك بالتخلي عن جزء من الحلقة التكنولوجية أو دمجها . والانتقال من صناعة كثيفة نسبيا إلى صناعة كثيفة رأس المال أصلا أو بالعكس ، وفي كل الاحوال تظل التكنولوجيا المعروضة محددة بخيار البائع لا المشتري ، ولا يسع هذا الاخير إلا أن يختار من بين ما هو معروض له كما سلف ذكره .

ج - إن احتكار التكنولوجيا وانعدام مرونة العرض يؤديان إلى أن تكون سوق التكنولوجيا سوقا ناقصة وغير عادلة وغير متوازنة ، ومما يجعل هذه السوق أكثر ظلما للدول النامية هو عدم توازن القدرة الفنية لدى طرفي التعاقد : البائع والمشتري ، فمن جهة تجد الشركات الدولية (البائع) وقد توفرت لها سبل من المعلومات والوثائق الفنية التي تندفق عليها باستمرار وانتظام ، كما توفر لذاتها عددا كبيرا وهائلا من المهارات . وتستطيع من خلال كل هذا توجيه مجرى التفاوض واجراء هذه التوليفة أو تلك من عوامل الانتاج وفقا لمصلحتها ، ومن جهة أخرى نجد المشتري (الدول النامية) وقد أنهكه الفقر في المهارات البشرية الفنية القادرة على اختيار التكنولوجيا الاكثر ملاءمة فنيا واقتصاديا واجتماعيا وعلى تقسيمها وعلى اجراء البحوث اللازمة لتطويرها ومواءمتها مع الشروط المحلية للدولة أو تنمية تكنولوجيا جديدة ، كما نجد المعلومات والوثائق الفنية المتوفرة لديه قليلة مبعثرة ومشتتة وغير منتظمة ، ويصعب عليه في كثير من الاحيان معرفة المتاح

بحرية أو الموثق ببراءة اختراع أو الجهة التي يحسن به التوجه إليها لشرائها أو الثمن الفعلي العادل الذي يجب أن يدفعه ،
ومما يزيد الامر تعقيدا هو الاتجاه لتقديم عروض نقل التكنولوجيا بصورة الحزمة أو السلة التكنولوجية (التي تمتد من
الدراسة الأولية لما قبل الاستثمار إلى عقود الادارة والتسويق) ويتعذر ، ان لم يستحل ، على المشتري التمييز الدقيق بين
عناصر هذه السلة وتقييم وثمن كل عنصر على حدة . أضف إلى ذلك كله ضعف القدرة المالية للمشتري بغض النظر عن
الاسباب الموضوعية والذاتية التي أدت لذلك ، ويتقدم البائع بعرضه التكنولوجي وتقسيط تسديد الثمن على آجال
تطول أم تقصر حسب الحال ويزيد معه الوضع التفاوضي للبائع قوة وللمشتري ضعفا .

وباختصار فان سوق التكنولوجيا سوق مغلقة في الواقع لا يدخلها المشتري إلا من خلال الفتحة او الكوة التي
يسمح له البائع بها وبالقدر الذي يرضيه والسلعة موضوع التداول مفروضة .
أما ما سيصيب الدول العربية نتيجة هذه السياسة فهو الآتي :

١ - بناء هذه المشاريع والتخطيط لها ينبعان من حاجة الغرب ومصالحه وليس من مصالح الأمة العربية
واحياجاتها ، وهي مغايرة تماما لمشاريع التنسيق والتكامل الاقتصادي التي تمهد الطريق للوحدة الاقتصادية
والسياسية .

٢ - إن الاخذ بهذه الاستراتيجية من شأنه تعميق التبعية للعالم الخارجي بسبب الاعتماد الكلي على الخارج سواء
في إنشاء المشروع أو في تشغيله أو في تسويق منتجاته . ففي مرحلتي الانشاء والتشغيل تقوم الشركات المتعددة
الجنسيات بتنفيذ المشروع ثم تقوم بتشغيله مع كل ما يعنيه ذلك من تكلفة عالية للخبراء والفنيين الاجانب
ومبالغة هائلة في أسعار قطع الغيار ومستلزمات الصيانة التي يطلبها هؤلاء . أما مرحلة التسويق فتأخذ التبعية
طابعا مزدوجا . فن جهة تسيطر هذه الشركات على شبكة تسويق هذه المنتجات بصورة محكمة ، وتحكم
بالتالي ، على الوجه الذي يتفق ومصلحتها في سياسة الأسعار ، لأنها تحكم بكميات العرض والطلب كما تشاء
إذا انها هي نفسها ، هي البائعة والمشتري بنفس الوقت . ومن جهة أخرى فان كون الانتاج موجهاً أصلا إلى
السوق الخارجية ، ولسوق الدول المتقدمة بالذات ، فان هذا يعني أن تصريفه مرتبط بوضع وحالة هذه
السوق . ويجب التنويه بأن تسويق المنتجات التحويلية هو أصلا أعقد من تسويق المنتجات الأولية . لأنها
بالأضافة إلى سيطرة الشركات الدولية على شبكة التسويق والتوزيع ، تصطدم عادة بالحواجز الجمركية وغير
الجمركية . التي تقيمه الدول المتقدمة .

أمام منتجات الدول النامية ، وإذا كانت الدول العربية قد واجهت المصاعب الكثيرة عند السيطرة على
تسويق كل أو بعض انتاجها النفطي ، وبالرغم من مرونة الطلب على هذا المنتج ، فن باب أولى أن تتضاعف
العقبات أمام تسويق منتجاتها التحويلية . أما الوجه الآخر للتبعية فهو الاعتماد بصورة متزايدة على التمويل
الخارجي (بإستثناء السعودية مثلا) . ويترتب على ذلك اهتزاز ميزان المدفوعات وتزايد أعباء الديون بصورة
شديدة ، ولواجهتها يصار الى اللجوء لمزيد من القروض والاستثمارات الاجنبية وينتهي الامر بأن تحكم هذه

- الشركات قبضتها على الاقتصاد الوطني (المثال الجيد لهذا الوضع هو مصر الآن).
- ٣ - إن هذه الاستراتيجية تؤدي إلى ازدواجية في الاقتصاد والسبب أن هذه الاستراتيجية تتطلب قيام صناعات منافسة في السوق الدولية من حيث الانتاج والادارة والخدمات والاعمال التجارية والمالية . وباعتبارها متجهة للسوق الخارجية فان المصلحة الاقتصادية تتحقق طالما أمكن التصدير بربحية كبيرة وبأسعار منافسة دون الاهتمام ببقية فروع القطاع الصناعي القائم في الدولة والقطاعات الاقتصادية الاخرى . ويترتب على ذلك قيام قطاع طفيلي (حديث) قوامه صناعات التصدير والخدمات الانتاجية والتجارية اللاحقة بها والتي تتركز في عدد محدود جدا من التجمعات الحضرية ، وقطاع تقليدي متخلف يضم بقية أنشطة وقطاعات الاقتصاد القومي وعلى الاخص الزراعة والانشطة الصناعية الخفيفة والاستهلاكية القليلة الاخرى .
- ٤ - بما ان هذا النوع من الصناعات ذو رأسمال كثيف وليس ذا كثافة عمالية ، فان هذه الصناعات لا تستوعب عادة إلا عددا محدودا من العمال ولا يستفيد من هذا القطاع الحديث بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلا سبة ضئيلة من السكان المحليين هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان المستخدمين المحليين في هذا النوع من الصناعات يميلون إلى الانفصال عن باقي السكان في مستواهم المعاشي المرتفع نسبيا وسلوكياتهم المختلفة . وهكذا فان الشركة وبدلا من أن تكون عامل اندماج ، تكون عامل انقسام وتشتيت (توجد في مدينة الكويت أحياء ومساح وملاء مخصصة للعاملين في بعض الشركات الأجنبية لا يسمح لأحد من غير العاملين بهذه الشركات بالسكن فيها أو بارتياحها).
- ٥ - تكون الدخول الموزعة ضئيلة . بما أن الجهاز المحلي للمشروع قليل العدد لذا لا يوزع سوى القليل من الاجور . أما الجهاز الاجنبي الذي يقوم بدور القيادة والتوجيه فانه لا يشتري إلا نادرا من متوجات البلد ، ويرتدي لباسا يكون المشروع أحيانا ، قد استورده مباشرة ، كما يستهلك منتجات غذائية مجلوبة من الخارج ، ويحول إلى البلدان المتقدمة مداخله التي لم ينفقها .
- ٦ - طالما أن الدول العربية لا تملك الامكانيات التقنية للتشغيل والصيانة والتسويق فان قسما هاما من العمال الفنيين يتم جلبه من الخارج وهنا تبرز مشكلة الاقليات الاجنبية وخطرها على المجتمع والمستقبل السياسي العربي (الخليج العربي ومشكلة الايرانيين هناك).
- ٧ - يبقى قطاع الصناعة الموجه للتصدير جيبا منفصلا عن بقية الاقتصاد ويكون بمثابة جزيرة متقدمة يحيطها بحر من التخلف ، وبالتالي فان هذه الاستراتيجية لا تحقق التنمية الشاملة ولا تصل بالاقتصاد القومي إلى مرحلة الانطلاق . وبحكم هذه الازدواجية فان معدل النمو ، وإن حقق في البداية قفزات في نمو الناتج المحلي الاجمالي . لا يمكن أن يستمر على الوتيرة التي تحقق بها في الفترة الأولى ، ولا بد له أن يتباطأ . ذلك أن هذا النوع من التصنيع محدود بحددين : اولهما القدرة على النفاذ إلى الاسواق العالمية وهذا تحدده الشركات المتعددة الجنسية . وثانيهما ضيق السوق الداخلي لان نوع المنتجات يستجيب لاحتياجات السوق الدولية ولاحتياجات

فئة محدودة من السكان في الداخل . أما حاجات أغلبية السكان فتبقى خارج دائرة الاهتمام ، بل ان طلب الفئة مرتفعة الدخل على هذه المنتجات سرعان ما يتسم بظاهرة الاشباع والانخفاض بالتالي . ويضطر هذا القطاع الى إعادة النظر في برامج الانتاج وتخفيضها . أو البحث عن أسواق خارجية أخرى وفي ذلك مزيد من التبعية للخارج . وهكذا فان هذه الاستراتيجية لا تحقق التنمية الشاملة ولا تصل بالاقتصاد القومي إلى مرحلة الانطلاق لأنها إذ تعمل على تنمية جزء منه فانها تؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور بقية أجزائه.

٨ - لا أحد ينكر بأن كل صناعة مهما كانت صغيرة أو كبيرة ستزيد القيمة المضافة (القيمة المضافة هي تعبير احصائي يقصد به القيمة النهائية للانتاج بعد استبعاد الوقود وقيمة الخامات المستخدمة في الانتاج) ، وطالما أن القيمة المضافة ليست إلا كمية احصائية ، عندها ندرك لماذا لم ترد في النظريات المؤيدة لاستراتيجية التصنيع لأجل التصدير مدى أهمية وحجم تراكم رأس المال الناشئ من هذا النوع من الصناعة ومدى تزايد الدخل القومي الاجمالي منها . وكيف سيكون الربح الناتج والذي هو عامل سحب خارجي (سالب) للاستثمارات العربية ، وليس عامل تراكم أو تزايد داخلي (موجب) .

إن هذا النوع من «الصناعة هو مجرد عملية نقل الدم من بلدان العالم الثالث إلى البلدان الرأسمالية - حسب تعبير لباران - لذا فان دور المؤسسات الاجنبية لم يكن عدم القدرة على القيام بأحسن من هذا النوع من الصناعة ، بل كان القدرة على القيام بالأسوأ ، هذه القدرة تجلت أولاً في نهب قسم كبير من فائض البلاد العربية التي تعمل بها . وتسببت في نكسة خطيرة للتراكم الأولي لرأس المال في هذه البلاد ثانياً .

٩ - تجد الشركات المتعددة الجنسية في المنطقة العربية مناخاً طيباً لها . فهي تجد الايدي العاملة الرخيصة ، وقوانين العمل المتخلفة . والمواد الأولية والوسيلة الرخيصة ، وعدم وجود قوانين ضد التلوث او استخدام الطاقة أو الحرية من التهرب من دفع الضرائب .

وهي فوق هذا تمسك «العصا السحرية» التي حصلت عليها بحكم وجودها كشريك مع الحكومة المضيفة في تلك المشاريع ، وتلك العصا ستكون كل القوانين والاجراءات في خدمتها ولمصلحتها . فالمطالبة بزيادة الاجور والاضراب وغيرها من الاساليب الاخرى لتحسين شروط العمل ، وهي ضد مصلحة الحكومة لأنها شريك ولذلك فان الحكومة ستقمعها وتشن ضدها العمليات الرادعة . إن كل التسهيلات المصرفية وخدمات الطرق والمواصلات ، والتسويق ، وقلة الضرائب والرسوم وغيرها ستكون رهن تصرفها ، وستكون حصانتها من التأميم قوية لأنها معتمدة من الحكومة وشريك لها . وهي فوق هذا تحميها مظلة الحكم المرتبط ذهنياً ومصلحياً معها .

١٠ - تتمثل هذه النقطة بالتكاليف الباهظة التي تتحملها الدول النامية نتيجة عقود نقل التكنولوجيا ، وذلك يرجع أصلاً إلى الاسعار المرتفعة جداً والشروط المجحفة التي يفرضها البائع بسبب وضعه التفاوضي المسيطر على المشتري . صحيح أن الارقام التي أشرنا إليها أعلاه بشأن ما دفعته وما ستدفعه الدول النامية لشراء التكنولوجيا

(١.٥ مليار دولار عام ١٩٦٨) وان هذا الرقم سيرتفع إلى (٩ مليارات دولار عام ١٩٨٠) وفقا لتقدير الانكساد) أو (٢٠ مليار دولار حسب تقدير خبراء آخرين) تثقل كاهل الدول النامية وتزيد من وضع موازين مدفوعاتها سوءاً، غير ان هذه الارقام لا تعكس إلا جزءاً من التكلفة وهو ما يسمى بالتكلفة الظاهرية أو المئوية .

- لقد اثبتت الدراسات التي قام بها الخبراء في أميركا اللاتينية سواء في إطار منظمة «الاندين» أو منظمة الدول الاميركية أن هناك تكلفة خفية غير مرئية تضاف الى التكلفة المئوية التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة هذه التكلفة الخفية تنجم عما يسمى بالشروط المقيدة التي تنص عليها عقود شراء التكنولوجيا ، وتتمثل أكثر هذه الشروط شيوعاً بالزام المشتري بشراء قطع الغيار ومستلزمات الانتاج من المواد الوسيطة والمعدات والخدمات (خاصة استخدام الخبراء تحت اسم المعونة الفنية وتحت حجج مختلفة منها مراقبة الجودة) لدى مورد معين ، وهذا المورد يكون عادة صاحب البراءة أو حق المعرفة ، ومن بين هذه الشروط أيضاً الامتناع عن التصدير اطلاقاً أو لمنطقة معينة واشترط الرقابة على حجم الانتاج وسعر البيع ، ويترتب على هذه الشروط المقيدة ، وخاصة ما يتعلق منها بالتوجه إلى مورد محدد بالذات ، أي تقوم الشركة البائعة بزيادة أسعار شراء المواد والمعدات والخدمات بمعدلات عالية جداً تتجاوز الاسعار العالمية بعدة مرات وهذا ما يسمى بال : (over pricing surfacturation) (٢٣) . ولقد جاء في تقرير الـ (OECD) عن نقل التكنولوجيا فيما يتعلق بالمنتجات الصيدلانية بأن نسبة زيادة الاسعار وفقاً لتقارير مجلس الشيوخ الاميركي تصل بالنسبة لبعض المنتجات الى (١٠٠٠٪) وفي بعض الاحيان تبلغ هذه النسبة (٥٠٠٠٪) .

وقد تنبأت بعض الدول النامية لمخاطر هذه الشروط المقيدة باعتبارها وسيلة عملية لاختفاء الأرباح ونقلها دون رقابة إلى الخارج مع كل ما يصاحب ذلك من أعباء مالية ثقيلة وأثار خطيرة جداً على رصيد الدولة المعنية من العملات الصعبة وأثر ذلك على ارتفاع المبالغ الخاصة بخدمات الديون وبالتالي سوء ميزان المدفوعات ، وكان أن حرمت تشريعاتها وضع مثل هذه الشروط في عقود شراء التكنولوجيا وخاصة ما يتعلق بالاتجاه الى مورد معين (منظمة الاندين) او دفع الشركة الفرعية اتاوات للشركة الأم (البرازيل) غير انه سرعان ما وجدت الشركات الدولية النشاط الوسائل المناسبة للالتفاف على هذه النصوص التشريعية وجعلها نصوصاً ميتة في الواقع ، وذلك عن طريق اللجوء الى عقود المعونة الفنية ونحت ستار الحزمة أو السلة التكنولوجية التي يصعب مراقبتها .

- أما النتيجة الثالثة فتمكن في فرض نوع معين من التكنولوجيا ، وضعت أصلاً في ضوء اعتبارات خاصة بالدول المتقدمة على الدول النامية مع كل ما يترتب على ذلك من خلخلة في الاقتصاد الوطني وتشهيت للجهود وتبديد للموارد وعرقلة للتنمية ، وفي الحقيقة فإن أخذ الدول النامية بالتكنولوجيا التي وضعت حسب متطلبات الدول المتقدمة دون ادخال بعض التعديلات المتفقة مع ظروفها من شأنه أن يسيء الى وضعها الاقتصادي بالرغم من بعض المظاهر الخلافة . ويرجع ذلك لاسباب عدة (٢٤) :

-- إن استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال بصورة مستمرة دون تمييز بين حالة الضرورة وعدمها يؤدي إلى غوبطىء في حجم الاجور وبالتالي إلى الحد من توسيع السوق الداخلية.

-- إن هذا النوع من التكنولوجيا يرتبط عادة بحجم كبير للوحدات الانتاجية مما يضطر الدول النامية التي تأخذ بها إلى إقامة عدد محدود جدا من الوحدات الانتاجية ذات اقتصاديات الحجم الكبير. الأمر الذي يحد من تنوع الانتاج وتوزيعه على مختلف جهات الدولة ويعمق بالضرورة الفوارق الجهوية التي تقلل هي أيضا من حجم السوق.

-- مع استخدام هذه التكنولوجيا يصبح من المتعذر إقامة وحدات محلية لصيانة الصناعات القائمة ومن باب أول تنمية التكنولوجيا المحلية. ويرتب على هذا كله أن ترتبط الدول النامية بالجهات الموردة في الخارج ارتباطا مستمرا، كما يتوجب عليها أن تزيد دون انقطاع من صادراتها حتى تضمن تشغيل وتجديد وتوسيع طاقاتها الصناعية معتمدة في ذلك على الدول المتقدمة. وهذا يعني بالضرورة مزيدا من اندماج الدول النامية في سوق الدول المتقدمة وبالتالي تعميق وتأصيل تبعيتها الاقتصادية والتكنولوجية. وهكذا تمثل هذه التبعة باختيار نموذج محدد للتصنيع يقوم على تصنيع سلع استهلاكية معمرة وغير معمرة سائدة في الدول المتقدمة وموجهة أصلا لاستهلاك الاقلية من شعوب العالم الثالث. غير أن التكنولوجيا مرتبطة عضويا بالسلع التي تنتجها. وتصنيع هذه السلع يستوجب التوجه إلى الدول المتقدمة نفسها للحصول على حقوق المعرفة والتكنولوجيا اللازمة لانتاجها، وهذه لا تقدم إلا التكنولوجيا التي تستخدمها بالشروط التي تفرضها. وهكذا نجد التبعة قد أحكمت وامتدت لتشمل في الواقع عملية التصنيع نفسها ونموذجها (وهو نموذج معين) وهما من شأنها تعميق الازدواجية في الاقتصاد الوطني. ففي الوقت الذي نجد فيه جزءا من القطاع الصناعي والخدمات المرتبطة به قد امتلك كل مظاهر وخصائص التقدم فاننا نرى بقية الأنشطة الصناعية والقطاع الأول متأخرا يرسف في أغلال التخلف. ولئن اعتقد البعض يحدوى هذه الازدواجية بحاجة أن مزاياء الجزء المتقدم من الاقتصاد لا بد وأن تشمل القطاعات والأنشطة الأخرى التي ستضطر من ثم لأن تأخذوه. فان تجربة الدول النامية في الستينات وحتى أواسط السبعينات قد خيبت هذه الامال وكذبت هذه التوقعات (٢٥).

الاستنتاجات :

التصنيع هو نمط قائم على الاستثمار الكبير والتكنولوجيا الحديثة. مربوط بسوق الاقطار الرأسمالية المتقدمة من حيث الدخول في سلسلة الانتاج أو التسويق المصممة من مراكز خارجية. ومن ثم فهو نمط للتصنيع يؤكد على التكامل الاقتصادي الرأسمالي العالمي ويركز التنافس والتناقض والتفاوت فيما بين الاقطار العربية.

لقد كانت الطريقة القديمة لاستثمار النفط العربي في الاقطار الغربية وخاصة في الولايات المتحدة الاميركية. وهي الايداع بالبنوك والتوظيف في السندات. وبعض المشاريع المختلفة. أما هذه السياسة فهي طريقة جديدة لاستغلال الاموال العربية ونهبها وتوظيفها لصالح الاحتكارات وحكوماتها مكلمة لاساليب السيطرة الأخرى. وهكذا يكون

القسم الاعظم من موارد النفط المالية تحت هيمنة وتصرف الاحتكارات وضمن العلاقات الاقتصادية الرأسمالية . بدل أن يكون تحت تصرف التنمية العربية والتصنيع العربي ، وتحويل المجتمع العربي من حالة التخلف إلى حالة النمو . وبينما يستمر الجميع في الحديث عن الاندماج الاقتصادي العربي فهم يستمرون في فعل عكس ذلك باتباع هذه السياسة التصنيعية .

إن إقامة صناعة للتصدير هو ضرب للتكامل الاقتصادي العربي وبالتالي لامكانية الوحدة العربية . إن سياسة الدول الغربية هي «افعل ما أقول ، ولكن لا تفعل ما فعلت» . في بلدانهم يقيمون الاحتكارات الصناعية والسوق المشتركة والانظمة الدفاعية... الخ ، وهنا يمنعوننا حتى من مجرد التفكير في تنمية بلداننا العربية .

المراجع

- (١) - د . عباس نصرأوي . أوبيك واستراتيجية التصنيع البديل لصادرات النفط . نشرة الأوبيك الشهرية . نيسان - ابريل - (١٩٧٨) .
- (٢ . ٣ . ٤ . ٥) - د . عباس نصرأوي . مصدر سبق ذكره .
- (٦) سامي أحمد . المشاريع العربية المشتركة احدى وسائل الاستثمار الجديد . النفط والتنمية . العدد الخامس . شباط - فبراير - (١٩٧٦) .
- (٧) النفط والتنمية - العدد السادس آذار - مارس - (١٩٧٨) .
- (٨) عالم النفط - العدد (٤١) .
- (٩ . ١٠) - عالم النفط - العددان (٤٢) و (٤٨) .
- (١١) - عالم النفط - العدد ٤٨ .
- (١٢) A. Khodja , Le Monde diplomatique - Mars 1975 .
- (١٣) UNCTAD Issue Paper
- (١٤) Charles Albert Michalet , Revue Tiers-Monde , No.65 p.171 .
- (١٥) د . عصام الزعيم - التكنولوجيا عامل حاسم في تحديد أولويات عناصر الانتاج الصناعي لصالح مطوريها . عالم النفط . العدد ٤٤ .
- (١٦) UN - Demographics Yearbook . 1975 .
- (١٧) ص ٤٩ وما بعدها P - Judet , Transfert de technologies et processus d'internationalisation , Options mediterraneenes , No.27 .
- (١٨) المرجع السابق .
- (١٩) Gonod , Keys for Transfert of Rechno , IBRD , P.102 .
- (٢٠) CHEMIE INGENIEUR TECHNIK . no.4 P.A.214 (1978) .
- (٢١) المرجع السابق . (Michalet) .
- (٢٢) المرجع السابق . (Germidis) .
- (٢٣) المرجع السابق . (Germidis) .
- (٢٤) Bernard Duhamel , Options Mediterranéennes . No. 27 .
- (٢٥) Daniel Thery , Options mediterraneenes . No.27 .